



[17/أغسطس/2014]

عقد بصنعاء اليوم اللقاء التشاوري الأول لمدراء عموم المشئون المالية ومدراء الحسابات بمختلف الوحدات والأجهزة الحكومية بأمانة العاصمة ومحافظة صنعاء:

ناقش اللقاء مهام ممثلي وزارة المالية في الأجهزة الحكومية والصعوبات التي تواجه سير العمل ووضع المليات المناسبة لتجاوزها وتحسين وتطوير مستوى الأداء. وفي افتتاح اللقاء أكد وزير المالية الدكتور منصور زمام أن مدراء عموم المشئون المالية ومدراء الحسابات في مختلف الوحدات الحكومية هم المعنيين بتسيير أعمال الجهات التي يعملون فيها حسب القوانين النافذة والموازنات المعتمدة. وأشار إلى أهمية مراجعة أعمال ممثلي وزارة المالية في مختلف الجهات بما يكفل عدم إعاقة مهام تلك الجهات بحسب اللوائح والقوانين والموازنات المقررة. وقال الدكتور زمام "إننا على مشارف نظام سياسي جديد يصاغ له دستور جديد وهو ما يتطلب منا الإعداد والتهيئة الجيدة للنظام الفيدرالي وعدم الانتظار له مع مراعاة أن المركزية المالية هي من أهم الإشكاليات القائمة". مشددا على أهمية اضطلاع ممثلي الوزارة بمهامهم والتعامل مع مختلف المعاملات المالية بحس وطني عالٍ ويجسد المهام المناطة بوزارة المالية المعنية بإدارة المال العام في البلاد. وأضاف "إن وزارة المالية هي بيت مال المسلمين وتتحمل مهام كبيرة في الأوضاع الطبيعية وتتضاعف تلك المهام في الأوضاع الغير طبيعية كما هو الحال اليوم والذي يشهد ارتفاع في الالتزامات وانخفاض في الموارد الذي يلزم الوزارة باتخاذ الآليات المناسبة لمواجهة تلك الأوضاع الغير طبيعية". مؤكداً أن العمل في الجانب المالي لا يقبل الوساطات سواء في التعيينات أو اعتماد الموازنات أو غيرها وأنه لا مكان للحزبية في وزارة المالية فالوطن هو حزب الجميع الذي ينبغي ان يكون التعامل على أساسه مع كل الجهات وبمنظار واحد وهو مبدأ الكفاءة. وتطرق وزير المالية إلى الإصلاحات الاقتصادية التي تم اتخاذها مؤخرا .. مؤكدا أنها إصلاحات حكومية تم اتخاذها بموافقة جميع أعضاء مجلس الوزراء كونها ضرورة وطنية ملحة فرضتها الظروف الاقتصادية القائمة .. مبينا أن الحكومة تتعامل مع تلك الإصلاحات بجدية كاملة . وشدد على ضرورة التركيز في تصفية المشاكل المالية السابقة .. مبينا أنه يتولى مراجعة ملفي الكهرباء والإنتاج النفطي .. مشيرا إلى أن هناك تجاوب وتعاون مثمر ومسئول من قبل نائب رئيس الوزراء وزير الكهرباء فيما يتعلق بإيجاد آلية واضحة وشفافة لدعم الكهرباء ومراقبة استهلاك الوقود المخصص للطاقة. وقال زمام "إن ملف القطاع الكهربائي من أهم الملفات التي تتحمل خزينة الدولة مليارات الريالات، ويبلغ تقديرات ما يتم دفعه لدعم الطاقة سنويا نحو 263 مليار ريال وهي مبالغ كبيرة ينبغي مراجعتها ومدى جدواها وسبل تقليصها لدعم خزينة الدولة". ولفت إلى أن التعامل مع الإصلاحات الاقتصادية من جانب سياسي لم يعد مقبولا وأن الوزارة ستتعامل في الوقت الحاضر مع هذا الجانب من خلال منظور إقتصادي يخدم عملية التنمية الوطنية مع الاعتماد كلياً وبشكل جدي على المؤشرات الاقتصادية كونها تراكمات لإختلالات إقتصادية ماضية. وقال الدكتور منصور زمام "إن من ضمن الإصلاحات ذات الأهمية هي تلك المتعلقة بالباب الأول الأجرور والمرتببات حيث كان يعتمد في هذا الباب سنويا قرابة 977 مليار ريال وقد تعدى هذا الاعتماد حالياً التريلليون و 120 مليار ريال وهو ما يشكل نسبة كبيرة من الموازنة العامة للدولة فضلا عن أنها نسبة تفوق بكثير نسبة الإيرادات الذاتية العامة للدولة وقد كانت وزارة المالية سابقا تتلقى المكشوفات المالية الخاصة بالإنتاج النفطي وهذه الآلية ستتغير

حيث ستتولى وزارة المالية ولأول مرة المشاركة في مراقبة الإنتاج النفطي". وأكد أن الإصلاح في جانب الميزان الأول يعتمد بشكل أساسي على ممثلي وزارتي الخدمة المدنية والمالية في مختلف الجهات الحكومية والإصلاحات الاقتصادية تبدأ من الإدارات العامة للشؤون المالية وقوة إجراءات مدراء عموم الشؤون المالية هي التي تعزز من قوة إجراءات وزارة المالية .. لافتاً إلى أن أي مؤسسة عسكرية أو أمنية أو مدنية لم تلتزم بنظام البصمة والصوره سيتم تجميد صرف مستحققاتها المتعلقة بالميزان الأول في السنة المالية القادمة . موضحاً أن هناك فكرة يجري دراستها حالياً تتمثل في إنشاء غرفة عمليات مشتركة من وزارتي المالية والخدمة المدنية للبحث عن الإزدواج الوظيفي.. مؤكداً ضرورة التزام مدراء عموم الشؤون المالية في مختلف الجهات بالمواعيد الدستورية الخاصة بالحسابات الختامية أو إعداد الموازنة وإن مدراء عموم الشؤون المالية في الجهات التي تتأخر عن رفع الحسابات الختامية أو متطلبات الموازنة العامة المستقبلية هم وحدهم من سيتلقون اللوم وسيحاسبون عليه والوزارة لن تتهاون مع المقصرين أينما كانوا . فيما أكد نائب وزير المالية حسام الشرجبي ووكيل الوزارة لقطاع التنظيم وحسابات الحكومة جمال المالكي ضرورة الالتزام بالمنظم واللوائح والقوانين الناظمة وعدم السماح بأي مخالفة مالية. وأشادا بدور ممثلي وزارة المالية في تسيير المهام المالية لمختلف الجهات وتعاضم ذلك الدور مستقبلا خاصة في ظل النظام الفيدرالي ..